اقتصاد

معاشات 4 ملايين جزائري مهددة

الجزائر ـ **حمزة كحال**

يواصل الصندوق الجزائري للتقاعد توغله في نفق «العجز المالي»، الذي دخله سنة 2015، وبات قاب قوسين من العجز عن دفع معاشات متقاعدي الجزائر، ما دفع بالحكومة للبحث عن حلول سريعة لإنقاذ قوت أكثر من 3,5 ملايين متقاعد، عقب تسجيله لعجز للسنة السادسة على التوالي.

وكشفت موازنة الجزائر لسنة 2022، تسجيل صندوق التقاعد لعجز بلغ 720 مليار دينار ما يقارب 5,2 مليارات دولار السنة القادمة مقابل 680 مليار دينار أي ما يعادل 5 مليارات دولار السنة الحالية، ما دفع بالحكومة للاقتراض من الصندوق الجزائري للاستثمار، للعام الثالث على التوالي، لسد العجز.

وحسب الأرقام التي تحصلت عليها «العربي الجديد»، فإنه قد تمَّ تسجيل ما مجموعه 3,7 ملايين مستفيد من استحقاقات التقاعد حاليا، في حين يبلغ عدد حالات التقاعد الجديدة سنويا، 50 ألف متقاعد، وهو أقل بكثير مما تمَّ تسجيله قبل سنة 2018. وحسب نفس الأرقام، فإن نفقات صندوق التقاعد تبلغ 1220 مليار دينار (9 مليارات دولار) مقابل إيرادات لا تتعدى 500 مليار دينار سنويا.

وفي السياق، يكشف عضو لجنة الشؤون المالية والميزانية في البرلمان الجزائري، عمار صغوان، أن «رئيس الحكومة، وزير المالية أيمن بن عبد الرحمان قدم للنواب لدى عرضه مشروع الموازنة العامة لـ 2022، تطمينات بأن الحكومة ستقترض من صندوق الاستثمار، لتغطية عجز صندوق التقاعد السنة القادمة، مع التوجه لحلول استثنائية كاقتطاع جزء من الجباية النفطية، معترفا بعجز الحكومة عن إيجاد الحلول، إذ لا يمكن أن يقرض صندوق استثماري كل سنة صندوقا آخر غير استثماري أي أن القرض ينفق لتغطية المعاشات، وكيف سيتم تسديد القرض وما هو الأجل الزمني، علما أن صندوق الاستثمار أقرض صندوق المعاشات قرابة 1500 مليار دينار (الدولار= 137 دينارا)».

وأضاف النائب البرلماني لـ «العربي الجديد» أن «هذا الدعم ما هو إلا حل ظرفي ولن ينقذ الصندوق الوطني للتقاعد من مشكلاته المالية المزمنة، لا سيَّما عند الأخذ بعين الاعتبار التركيبة الديموغرافية في البلاد، والتبعية الكبيرة للريع النفطي الذي يعد المغذي الرئيسي للصندوق، ولن تستمر تلك الحلول مع انهيار أسعار النفط في المستقبل، والتي تعد حلولا مسكنة من الدرجة الأولى وتأجيلا للأزمة». ويرى النقابي والمختص بقانون العمل، نور الدين بوضربة، أن «أزمة صندوق التقاعد ليست وليدة اليوم، بل هي نتيجة تراكم نتائج سوء التسيير والاعتماد المفرط على عائدات النفط، وما زاد الأمر سوءا هو ارتفاع البطالة في 2020 و2021 جراء «كورونا» ما يعني تراجع الاقتطاعات من أجور العمال، لذا تجب مراجعة نظام العمل، من خلال تشديد الرقابة على التصريح بالعمال وكبح الاقتصاد الموازي الذي يشغل الملايين من الجزائريين».

وأضاف نفس المتحدث لـ «العربي الجديد»، أن «اللافت هو تلقي مسؤولين جزائريين لمعاشاتهم من صندوق الإطارات الممول من صندوق التقاعد، وهذا إجحاف في حق العمال، لأن نسب الاشتراك تكون غير متساوية من حيث السنوات، فمثلا الوزير بعد 10 سنوات عمل يحق له تقاضي معاش 100 بالمائة نفس الحق للنواب فيما يضطر العامل لبلوغ سن 60 سنة لتلقي معاش كامل».

135 ألف سيارة معيبة في كوريا الجنوبية

قالت وزارة النقل في كوريا الجنوبية، أمس الخميس، إن خمس شركات تصنيع واستيراد سيارات بما يشمل كيا، ستستدعي طواعية 135577 سيارة بسبب عيوب في بعض الأجزاء. وسوف تستدعي كيا 133137 سيارة كارنفال مينيفان وسيدان كيه7، حيث تم اكتشاف احتمال تسرب سائل التبريد بسبب التصميم غير الملائم للخرطوم الذي يربط مضخة المبرد الإضافية، وفقًا لوزارة الأراضي والبنية التحتية والنقل. يمكن أن يتسبب تسرب سائل التبريد في نشوب حريق. كما ستقوم فورد كوريا للمبيعات والخدمات باستدعاء 2018 سيارة من نوع لينكولن أفياتور الرياضية متعددة الاستخدامات بسبب كابلات بطاريات غير محكمة، ما قد يسبب حريقا أيضاً. وستستدعي بي إم دابليو كوريا 197 سيارة، بما يشمل سيارة iX xDrive40 بسبب خلل في برنامج التحكم في صندوق السيارة.

(Getty)

أسواق

تركيا تحقق فائضاً في المعاملات الجارية

سجلت تركيا فائضا في المعاملات الجارية خلال سبتمبر/ أيلول الماضي، بقيمة مليار و652 مليون دولار. وبحسب معطيات البنك المركزي بخصوص ميزان المدفوعات، أمس الخميس، فإن المعاملات الجارية حققت فائضا في سبتمبر، بعدما كانت قد سجلت عجزا بقيمة مليارين و335 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي. ووفق وكالة الاناضول، تراجع عجز المعاملات الجارية التركي على اساس سنوي إلى 18 مليارا و444 مليون دولار. كما تراجع عجز التجارة الخارجية في أكتوبر/ تشرين الاول الماضي بواقع مليارين و730 مليون دولار، مسجلا مليارا و23 مليون دولار.

الصين تشهد زيادة في الرحلات الجوية

أظهرت بيانات رسمية من الهيئة الوطنية للطيران المدني الصينية ان صناعة الطيران المدني في الصين شهدت زيادة شهرية في عدد الرحلات الجوية وحجم البريد والبضائع في أكتوبر/ تشرين الأول. وقالت الهيئة في مؤتمر صحافي، إنه تم تسجيل حوالي 38,86 مليون رحلة ركاب خلال الشهر الماضي، بزيادة 7,6 بالمئة عن سبتمبر/ ايلول الماضي. وتابعت ايضا ان عدد الرحلات يمثل حوالي 68,2 في المئة من العدد المسجل في الفترة نفسها من عام 2019. وبلغ حجم البريد والبضائع حوالي 604 آلاف طن في اكتوبر، بزيادة 0,8 في المئة عن سبتمبر.

مخاوف اقتصادية في كوريا الجنوبية

قال محافظ البنك المركزي الكوري الجنوبي لي جو-يول، أمس الخميس، إن الاقتصاد لا يزال على مسار الانتعاش مدفوعا بقوة الصادرات ولكنه يواجه «عدم يقين مجهولا» موسعا، متعلقا باضطرابات سلسلة التوريد والمخاوف من التضخم، مضيفا أن العام المقبل سيكون «نقطة تحول هامة» في اتجاه «توازن جديد» بعد مكافحة مطولة ضد فيروس كورونا. وقال لي، في بداية الاجتماع: «إن الاقتصاد يتحرك وفقا لتوقعاتنا السابقة مدعوما بالصادرات القوية واستهلاك سريع التعافي بفضل تغيير السياسات الخاصة بمكافحة الفيروس الى مفهوم التعايش مع كورونا».

هل يعي الخليج الدرس هذه المرة؟

مصطفى عبد السلام

تمر أسعار النفط في بعض السنوات بدورة صعود وهبوط حادة، ففي يوليو/ تموز 2008 قفزت الأسعار إلى 146,02 دولارا مقابل 28,38 دولارا في منتصف 2000. وخلال قفزات أسعار النفط تدفقت مئات المليارات من الدولارات على خزائن دول الخليج واحتياطياتها من النقد الأجنبي، ولذا رأينا أن احتياطي السعودية الأجنبي قفز إلى أكثر من 732 مليار دولار بنهاية 2014. كما قفز احتياطي الجزائر لأكثر من 200 مليار دولار، وتراكمت الفوائض لدى الصناديق السيادية الخليجية لتتجاوز 2000 مليار دولار، أما الفساد والحروب فقد ابتلعت فوائض العراق وليبيا ودول نفطية عربية أخرى.

لكن الوضع تغير عقب تفشي جائحة كورونا واندلاع الحرب السعرية النفطية بين الرياض وموسكو في 2020 حيث تهاوت أسعار النفط لأقل من 20 دولارا للبرميل. حينها وفي بداية فبراير/ شباط 2020، خرج علينا صندوق النقد الدولي محذرا من تلاشي ونفاد ثروات دول الخليج التي تعتمد بشدة على إيراداتها النفطية خلال 15 عاما وبحد أقصى عام 2034 مع تراجع الطلب العالمي على النفط وانخفاض الأسعار، كان هذا التحذير صادما، وخاصة أنه جاء قبيل تفاقم خسائر كورونا واندلاع الحرب النفطية التي خسرت فيها دول الخليج مليارات الدولارات مع تهاوي الأسعار، وبالفعل لاحظنا تراجعا ملحوظا في احتياطيات الدول العربية النفطية، فاحتياطي السعودية مثلا تراجع إلى 440 مليار دولار بنهاية إبريل/ نيسان 2020، وهو أدنى مستوى له في 10 سنوات، وهو ما يعني أن احتياطي المملكة خسر نحو 300 مليار دولار على مدى السنوات الست الماضية.

الآن، عادت أسعار النفط للصعود، حيث قفزت إلى 85 دولارا للبرميل وهناك توقعات بأن تصل إلى 120 دولارا بحلول منتصف العام المقبل، ومع هذه القفزات توقع صندوق النقد الدولي، هذا الأسبوع، ارتفاع احتياطيات دول الخليج بين 300 و350 مليار دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة.

السؤال، هل تعي دول الخليج الدرس وتحافظ على هذه المليارات لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية، وهل تستخدم جزءا من هذه الأموال في دعم أسعار السلع الرئيسية، خاصة الوقود والغذاء، وتخفيف حدة الفقر ومكافحة البطالة وإقامة مصانع جديدة توفر فرص عمل لملايين الشباب العاطل وتحد من الواردات، أم يتم استخدام هذه المليارات في تمويل الثورات المضادة وإجهاض أحلام الشعوب العربية في العيش بحرية وكرامة، وشراء أسلحة بهدف كسب ولاءات الأنظمة الغربية، خاصة الولايات المتحدة؟

وزير الطاقة اللبناني: أسعار الوقود أرخص من دول الجوار

بيروت ـ **رينا الجمّال**

قال وزير الطاقة اللبناني وليد فياض إن «لا أزمة محروقات اليوم»، مشدداً على أن «المحروقات ستكون متوافرة بشكل عادي في الأسواق وإن كان بأسعار لا نحبها ولكنها في النتيجة أسعار السوق والتي تبقى أرخص من أسعار المحروقات في البلدان المحيطة بنا التي لا تنتج النفط أو حتى المنتجة للنفط».

وحول نسبة العشرة في المائة التي طلب مصرف لبنان من أصحاب محطات الوقود والموزعين تأمينها بالدولار النقدي لفتح اعتمادات استيراد البنزين على أن تكون النسبة المتبقية على سعر الصرف 21 ألف ليرة، أكد وزير الطاقة بعد لقائه رئيس الجمهورية ميشال عون، أمس الخميس، أن «هذا الموضوع لن يولد أزمة محروقات وهذه طريقة للتسعير تسهل الحصول على العملة الصعبة بين المشاركين في هذه العملية».

وقال فياض «المصرف المركزي هو اللاعب الأساسي في الموضوع، وهذا يسهل توزيع مسؤولية الحصول على الدولار في السوق، بما يسمح بامتصاص الموضوع من خلال آليات العرض والطلب، لذا لا نتوقع أبداً أزمة محروقات». وكان ممثل موزعي شركات المحروقات في لبنان فادي أبو شقرا قد أكد، أول من أمس، أن «لا قدرة لنا كموزعين ومحطات على تأمين 10 في المائة بالدولار، لأن ذلك سيؤدي إلى رفع سعر البنزين وسعر صرف الدولار»، في وقت ترددت معلومات عن خطوات تصعيدية سيقوم بها أصحاب المحطات اعتراضاً على قرار مصرف لبنان. وعرض الرئيس ميشال عون مع وزير الطاقة نتائج اتصالاته المتعلقة باستجرار الغاز والكهرباء من مصر والأردن. وقال وزير الطاقة: «وضعت الرئيس عون في أجواء نتائج الجولة الأخيرة التي قمت بها في البلدان الشقيقة التي تساعدنا في مسألة استجرار الغاز والكهرباء، وهي مصر، سورية، العراق، والأردن، ونعوّل على نجاح هذه الخطوة، ونأمل في الأشهر القليلة المقبلة بالوصول إلى نتائج إيجابية بهذا الخصوص، بما يؤمن زيادة في تغذية الكهرباء للبنانيين».

وأضاف: «عرضت للرئيس عون ما نقوم به في موضوع التوزيع، لنتمكن من تحسين الوضع في هذا القطاع، لأنه لا يمكننا النهوض بقطاع الكهرباء من دون التوزيع والإنتاج بالتوازي، إن كان لجهة تحسين الأداء أو التقليص من الهدر، وصولاً إلى زيادة التعرفة بطريقة تحمي ذوي الدخل المحدود.

متفرقات اقتصادية

النظام السوري يحاصر القطاع الخاص بالضرائب

فؤاد عبد العزيز

بدأت ملامح خطة النظام السوري، لتغطية العجز في موازنته للعام القادم، تتضح يوما بعد آخر، إذ تقوم على استهداف القطاع الخاص بشكل رئيسي، عبر فرض ضرائب ورسوم جديدة عليه، وزيادة أسعار المواد الخام والوقود، وهو ما بدا واضحا من خلال رفع سعر المازوت الصناعي والتجاري بنسبة أكثر من 160 بالمائة، بالإضافة إلى رفع أسعار الكهرباء على الفعاليات الاقتصادية.

أما أغرب القرارات التي تخص القطاع الخاص، فهو إصدار وزارة المالية قرارا بتحويل مكاتب المحامين إلى مكاتب تجارية بغض النظر عن أماكن عملها وتواجدها، وهو ما أثار موجة اعتراض كبيرة من قبل نقيب محامي سورية، الفراس فارس، الذي صرح في وقت سابق، لصحيفة «الوطن» الموالية للنظام، بأن القرار «غير منطقي» وفيه غبن للمحامين. وأشار إلى أن مهنة المحاماة تندرج ضمن المهن «الفكرية»، وهي بعيدة عن المهن التجارية.

وتساءل فارس: «ما ذنب مالك العقار الذي قام بتأجير مكتب لمحام أن يتحول عقاره إلى تجاري؟». ولفت إلى أن هناك الكثير من المحامين الذين يتخذون من غرفة في منازلهم مكانا لاستقبال الزبائن أو حفظ المستندات.

ووفقا للقانون السوري، فإن توصيف العمل الذي يقوم به شخص على أنه تجاري، يتطلب الحصول على سجل تجاري من وزارة التجارة الداخلية، بالإضافة إلى اشتراك في غرف التجارة، مع تسجيل العمال في التأمينات الاجتماعية، وهو ما يتطلب دفع رسوم تسجيل ورسوم سنوية كبيرة.

وأوضح المحامي، سامي القاسم، من دمشق، في تصريح لـ«العربي الجديد»، أن نقابة المحامين في سورية تعتبر من أكبر مؤسسات القطاع الخاص، إذ تضم أكثر من 100 ألف محام، يتوزعون على كامل الأراضي السورية، مشيرا إلى أنه بحسب قرار وزارة المالية، فإنها سوف تتعامل معهم على أنهم 100 ألف مكتب تجاري بالحد الأدنى.

وأوضح القاسم، أن الحصول على سجل تجاري من وزارة التجارة الداخلية، بالإضافة إلى أنه يتطلب الكثير من الأوراق والمعاملات المعقدة، فإنه يكلف نحو 20 ألف ليرة سورية (الدولار = نحو 3500 ليرة)، هذا عدا عن رسوم التسجيل في غرف التجارة، لافتا إلى أنه بحسبة بسيطة فإن وزارة المالية تخطط لتحصيل كتلة مالية كبيرة عبر إجبار المحامين على تحويل مكاتبهم إلى مكاتب تجارية. ومن جانبه، رأى المحلل الاقتصادي، أحمد المسالمة، في حديثه لـ«العربي الجديد» أن قرارات رفع الأسعار التي بدأت تظهر تباعا، بالتزامن مع إعلان الموازنة العامة للدولة للعام القادم، بمبلغ 13325 مليار ليرة (نحو 3,5 مليارات دولار)، وبعجز أكثر من 4 تريليونات ليرة، تشير خلافا لما أعلنه وزير المالية بأنه ينوي تغطية العجز عبر إصدار سندات خزينة بمبلغ 500 مليار ليرة، وزيادة التجارة الخارجية وعائدات التصدير، وعبر المخزون النقدي من المصرف المركزي.

وأضاف: «بل إنه يخطط لتغطية العجز عبر رفع أسعار الطاقة وزيادة الضرائب والرسوم، ليس على عموم الناس، وإنما على أصحاب الفعاليات الاقتصادية من القطاع الخاص على وجه التحديد».

أعباء مالية إضافية لرهف القطاع الخاص (جوني بشارة/فرانس برس)

أزمة الرقائق تربك سوق السيارات بالمغرب

تفيد جمعية مستوردي السيارات أن مبيعات السيارات الجديدة ارتفعت في العشرة الأشهر الأولى من العام الجاري

الرباط ـ **مصطفى فهاس**

يجد مصنعو ومستوردو السيارات ووكلاء الماركات العالمية بالمغرب، صعوبة في الاستجابة للطلب الذي يعبر عنه العملاء بسبب الاختلالات التي اخترقت الإنتاج في ظل تراجع حاد في إنتاج المكونات الإلكترونية والرقائق. وتفيد بيانات جمعية مستوردي السيارات، بأن مبيعات السيارات الجديدة وصلت إلى 143967 سيارة في العشرة أشهر الأولى من العام الجاري، أي بزيادة بنسبة 10,16 في المائة مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019. غير أنه عند النظر إلى المبيعات التي وصلت في شهر أكتوبر/ تشرين الأول وحدها بالنسبة لجميع أصناف المركبات التي بلغت 12330، يتضح تسجيل انخفاض مقارنة بنسبة 10,7 في المائة، بالشهر نفسه من العام ما قبل الماضي. وبدا أن مبيعات السيارات الخفيفة النفعية، وصلت إلى 1752 سيارة في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، بانخفاض بنسبة 9,3 في المائة، مقارنة بشهر سبتمبر/ أيلول، وارتفاع بنسبة 7,8 في المائة مقارنة بشهر أكتوبر من العام الماضي. ويرد هذا الانخفاض المسجل في أكتوبر إلى الأزمة الدولية للرقائق، التي بدأت تتجلى في سبتمبر، والتي مست ذلك الشهر جميع المصنعين المستوردين.

وأكد المدير العام لمجموعة «رينو» بالمغرب، دونيس لوفوت، في ندوة حول قطاع السيارات، حدوث صعوبات في إنتاج الماركة الفرنسية، بسبب نقص المكونات الإلكترونية، لارتفاع الطلب عليها على الصعيد الدولي. وأثر التعثر الذي طاول إنتاج المكونات الإلكترونية والرقائق على فرع شركة «رينو» بالمغرب، حيث انخفض الإنتاج بخمسين ألفا بمصنع طنجة وسبعين ألفا بمصنع الدار البيضاء.

ويوضح المهندس يونس عامر، لـ«العربي الجديد» أن سيارة واحدة قد تتطلب ما بين خمسة وستة آلاف من الرقائق، حيث يتعلق الأمر بكميات كبيرة يفترض توفيرها لمصنعي السيارات، ما يعني أن حدوث خصاص منها يؤدي إلى تعثر الاستيراد.

ويشير إلى أن السيارات التي تحتاج عددا كبيرا من الرقائق، يتطلب تركيبها عبر العالم وقتا أطول، ملاحظا أن بعض أصناف السيارات تعثر إنتاجها بشكل كبير، علما أن الضغط كبير على شركات توفير الرقائق. ولفت إلى أن إطلاق استثمارات جديدة يستدعي بعض الوقت، رغم الخبرة التي يتوفر عليها مصنعون مغاربة في هذا المجال. ويذهب خبراء إلى أن أزمة المكونات الإلكترونية والرقائق ستتواصل حتى العام المقبل، ما سيكبد قطاع السيارات عبر العالم خسائر جد مهمة، ما سينعكس سلبا على تزويد السوق المحلية وتلبية انتظارات المستهلك.

وتجلى من سؤال «العربي الجديد» لمختصين في المجال، عن بعض أصناف السيارات في السوق، أن الوكلاء غير قادرين على الاستجابة لطلبات الراغبين في اقتناء سيارات، بسبب عدم اتضاح الرؤية لدى المصنعين، الذين يسعون للبحث عن بدائل والمكونات والرقائق الإلكترونية.

غير أنه في انتظار تجاوز هذه الأزمة، يطلب المستوردون والوكلاء من الراغبين في شراء بعض أصناف السيارات، الانتظار حتى مستهل العام المقبل من أجل تسليمهم طلبياتهم التي يعتبرون عنها في شهر نوفمبر مثلا.

القطاع وفر 140 ألف فرصة عمل حتى سبتمبر الماضي

الغلاف

أزمات خبز خانقة تضرب 7 بلدان عربية

حتى رغيف الخبز طاوله الغلاء في العديد من البلدان العربية، وسط ارتفاع أسعار القمح عالميا، وزيادة تكلفة الإنتاج، وبدلا من أن ترفع الحكومات الضغوط المعيشية عن المواطنين تتجه إلى تقليص الدعم، وأصبح ملايين محدودي الدخل والفقراء أكبر المتضررين من قفزات الأسعار. وقبل أيام، كشفت منظمة الأغذية والزراعة «فاو»، التابعة للأمم المتحدة عن أن الأسعار العالمية للأغذية الأساسية ارتفعت مجددا في أكتوبر/تشرين الأول إلى مستوى 133,2 نقطة بزيادة 3%، عن مستواها المسجّل في سبتمبر/أيلول، ويمثل الزيادة برتفع مؤشر الأسعار بنسبة 31,3% عن مستواه في أكتوبر/تشرين الأول 2020.

ملايين الفقراء في الدول العربية يعانون من أجل الحصول على رغيف الخبز (Getty)

شهد عدد من البلدان العربية أزمات خبز خانقة، إذ تعاني الأسواق من شح أهم سلعة يعتمد عليها الفقراء ومحدودو الدخل في غذائهم، بالإضافة إلى ارتفاع أسعارها في ظل قفزات أسعار الدقيق والوقود ومدخلات الإنتاج الأخرى. وفاقمت هذه الأزمة من معاناة المواطنين في 10 دول عربية ومنها سورية والسودان ومصر ولبنان وليبيا واليمن والمغرب وتونس والجزائر والأردن وغيرها. وحسب مراقبين، فإن العديد من الأسباب دفعت إلى ارتفاع أسعار الخبز والدقيق في عدد من الدول العربية، ومنها تقليص الدعم الحكومي بسبب الأزمات المالية الخانقة التي تمر بها دول المنطقة، بالإضافة إلى ارتفاع أسعار القمح والوقود عالميا. وشهدت أسعار القمح العالمية، ولا سيما الأميركية والروسية، قفزات قياسية، خلال الفترة الأخيرة، ما زاد أعباء شراء القمح لدول عربية مستوردة للغذاء. كما ارتفعت أسعار النفط إلى مستويات كبيرة، إذ تجاوز برميل نفط برنت 85 دولاراً خلال الفترة الأخيرة، ما رفع أسعار الوقود أحد أهم مدخلات إنتاج الخبز. وقبل أيام، كشفت منظمة الأغذية والزراعة «فاو»، التابعة للأمم المتحدة عن أن الأسعار العالمية للأغذية الأساسية ارتفعت مجددا في أكتوبر/تشرين الأول إلى مستوى 133,2 نقطة بزيادة 3%، عن مستواها المسجّل في سبتمبر/أيلول، ويمثل الزيادة برتفع مؤشر الأسعار بنسبة 31,3% عن مستواه في أكتوبر/تشرين الأول 2020.

السودان

يتصدر السودان الدول التي يعاني مواطنوها من أزمة خبز خانقة، إذ تواصلت معاناة السودانيين في العاصمة الخرطوم من شح الخبز وارتفاع أسعاره بسبب ندرة الطحين والذي تفاقم أكثر بسبب الإغلاق الأخير للموانئ شرقي البلاد، بجانب إشكالات أخرى متجددة في الغاز وإحجام أصحاب المخابز عن العمل بالخبز المدعوم والذي يبلغ سعره 5 جنيهات للقطعة الواحدة وإصرارهم على تحرير السلعة وإلغاء الدعم بشكل كلي. وأدى تعمق الندرة إلى اصطفاف المواطنين في طوابير أمام العدد القليل العامل من المخابز بالخرطوم بالسعر التجاري بما يتراوح بين 30 و35 جنيها للقطعة الواحدة. وقال رئيس اللجنة التسييرية للمخابز في ولاية الخرطوم، إسماعيل عبد الله، لـ«العربي الجديد» إن غالبية المخابز العاملة بالخبز المدعوم تعاني من صعوبة في توفير الطحين والذي تراجعت حصصه اليومية من المطاحن لـ40 شوالاً فقط في الأسبوع لكل مخبز.

وأشار إلى أن هناك معالجات تقوم بها المحليات بالولاية والتي تولت أمر توزيع الطحين على المخابز عقب حل شركة الأمن الغذائي الحكومية، حيث قامت بتوزيع كميات أكبر من الطحين على المناطق ذات الكثافة السكانية العالية، خاصة وأن غالبية هذه المناطق لا يستطيع سكانها شراء الخبز التجاري لارتفاع أسعاره، مبيناً أن ضعف توزيع الطحين هو السبب الرئيس في تراجع إنتاج الخبز وسيادة الندرة فيه. ودعا لتحرير السلعة وتوحيد الأسعار لتكون بواقع 10 جنيهات للقطعة.

سورية

شهدت مختلف المناطق في سورية سواء الواقعة تحت سيطرة النظام أو المعارضة ارتفاعاً كبيراً في أسعار الخبز. وازدادت تكلفة ربطة الخبز يوماً بعد آخر على السوريين، جراء اليات بيع الخبز المتبعة، وآخرها تحميل محافظة دمشق ربطة الخبز 25% من سعرها بشكل إضافي، لتغطية تكلفة النقل وارباح معتمدي الخبز، ما زاد من سعر الربطة التي تباع في السوق السوداء باضعاف سعرها الرسمي. وكانت لجنة تحديد الأسعار في محافظة دمشق قد أصدرت أخيراً، قراراً يقضي باستيفاء عمولة تبلغ 50 ليرة سورية تضاف إلى سعر كل ربطة خبز البالغ 200 ليرة سورية، ليصبح 250 ليرة لدى المعتمدين في محافظة دمشق، مبينة أن هذه الزيادة مقسمة إلى 25 ليرة نفقات نقل، و25 ليرة بدل خدمات لمعتمدي بيع مادة الخبز المرخصين والأكشاك التابعة للمؤسسة السورية للمخابز. ويدرس النظام السوري رفع دعم الخبز والسلع التموينية من أجل الحد من الأزمة المالية الخانقة التي يمر بها، ويأتي ذلك وسط مخاوف الشارع من موجات غلاء جديدة تضرب الأسواق وتؤدي إلى تفاقم الأزمات المعيشية. وذكر «المرصد السوري لحقوق الإنسان» أن «تصاعد الأزمة والطوابير على أفران الخبز ضمن مناطق الإدارة الذاتية وعلى وجه الخصوص مناطق ريف دير الزور، هو نتيجة تخفيض كميات الطحين المقدمة من إدارة المطاحن والأفران التابعة لـ الإدارة الذاتية للأفران، الأمر الذي أدى إلى خروج بعض الأفران عن العمل.

مصر

في مصر تواصلت تصريحات المسؤولين بالاتجاه نحو تقليص دعم الخبز، وسط أزمة مالية خانقة تعاني منها الحكومة. وجاء ذلك في الوقت الذي تم فيه رفع أسعار الدقيق للمخابز الحرة التي تبيع الخبز غير المدعوم. وكانت شعبة المخابز بالغرفة التجارية في مصر، أعلنت أول من أمس، ارتفاع سعر طن الدقيق الفاخر من 8500 جنيه (الدولار يوازي 15,74 جنيهاً) في أكتوبر/تشرين الأول الماضي، إلى 9500 جنيه للطن في نوفمبر/تشرين الثاني الجاري، بزيادة 1000 جنيه، ما أدى إلى ارتفاع سعر رغيف الخبز في المخابز السياحية (الحرة) والإفرنجية بين 25% و50%. وعزت الشعبة الزيادة في أسعار الخبز إلى الارتفاعات التي تشهدها مدخلات الإنتاج في المخابز، مثل زيوت الطعام والمسلي الصناعي والزبدة والسكر، ما اضطر المخابز السياحية إلى رفع سعر رغيف الخبز البلدي من 50 قرشاً إلى 75 قرشاً بنسبة زيادة 50%. والمخابز الإفرنجية إلى رفع سعر رغيف «الفينو» من 1 جنيه إلى 1,25 جنيه بنسبة زيادة 25%. وأشارت الشعبة إلى لجوء بعض المخابز إلى تخفيض وزن الخبز بدلاً من رفع سعره. وتعد مصر من اكبر الدول المستوردة للقمح عالمياً والذي شهد ارتفاعات كبيرة في أسعاره خلال الفترة الأخيرة.

اليمن

يواجه اليمنيون معاناة كبيرة وسط ارتفاع أسعار مختلف السلع الضرورية وفي مقدمتها الخبز. ولكن رفع أسعار رغيف «العيش» جاء بطريقة مضاعفة عبر تقليل حجم رغيف الخبز وأقراص الروتي المسطحة (نوع محلي من الخبز)، بمقدار نحو الثلثين، بالإضافة إلى قيام بعض المخابز برفع أسعاره أيضا. وحسب مواطنين، زاد سعر الرغيف الواحد من 30 إلى 50 ريالا في المناطق التي تسيطر عليها الحكومة الشرعية، وهناك مناطق يصل فيها سعر الرغيف الواحد إلى نحو 70 ريالا، فيما يباع في صنعاء بحجم منخفض بنحو 30 ريالا (الدولار = نحو 1500 ريال في السوق السوداء). ويؤكد تجار ومتعاملون في الأسواق وعدد من ملاك الأفران والمخابز، أن ما يمر به رغيف الخبز في اليمن وضعية طبيعية، نظراً للارتفاعات القياسية التي تشهدها أسعار الدقيق (الطحين) منذ الشهر الماضي وسط القفزات الكبيرة في أسعار القمح عالمياً، بالإضافة إلى غياب الدور الحكومي وتهور الأوضاع الاقتصادية بسبب الانقسامات واستمرار الحرب. ويؤكد ملاك مخابز أن مكونات صناعة الخبز زادت بنسبة 500% من أسعار المواد الداخلة في صناعة الخبز، مثل أسعار الوقود، خصوصاً الديزل المعتمد بدرجة رئيسية في المخابز الآلية التي تتحمل كذلك تكاليف باهظة تفوق قدراتها بنسبة كبيرة.

لبنان

في لبنان الذي يعاني من دوامة تدهور الأوضاع الاقتصادية والمعيشية، لم يسلم المواطنون من رفع أسعار الخبز، إذ رفعت الحكومة اللبنانية مجددا أسعار الخبز والبنزين، وأصدر وزير الاقتصاد والتجارة اللبناني، أمين سلام، قراراً أخيراً، برفع سعر ربطة الخبز وتحديد سعر مبيع النخالة ودقيق القمح وتشكيل خلية أزمة لـ«مواكبة تطور تقلبات الأسعار في كلّف صناعة الرغيف للتصدي باقصى درجة لمسالة ارتفاع ثمن ربطة الخبز والعمل على إبقائها بمتناول اللبنانيين»، على أن تبقى اجتماعات الخلية مفتوحة لهذه الغاية. وأصبح سعر ربطة الخبز (حجم كبير) على ألا يقل وزنها عن 1200 غرام 9000 (أقل من نصف دولار وفق سعر السوق و6 دولارات بحسب السعر الرسمي غير المعمول به) ليرة في الفرن إلى المستهلك، و7800 ليرة في الفرن إلى الموزع، و9000 ليرة من الموزع إلى المتجر، و9500 ليرة في المتجر إلى المستهلك.

المغرب

كانت أفران المغرب رفعت سعر الخبز، خلال الفترة الأخيرة، متذرعة بارتفاع أسعار القمح والحبوب في الأسواق الدولية، وهو ما أثار غضب المستهلكين خاصة مع ضعف القدرة الشرائية للمواطن على خلفية الزيادات الأخيرة في أسعار معظم السلع. وشهدت أسعار الخبز المصنوع من دقيق القمح الصلب صعوداً ما بين 10% و20%، علما أن أسعار ذلك الصنف من الخبز تخضع لقانون العرض والطلب. وينتظر أن يصل دعم الدقيق الذي يعد من القمح اللين، عبر صندوق المقاصة في العام الحالي إلى 140 مليار درهم، والقمح اللين المستورد إلى 43 مليون دولار. وظلت فاتورة واردات المغرب من القمح في الأشهر السبعة الأولى من العام الحالي، ضمن الحدود التي بلغتها في الفترة نفسها من العام الماضي، حيث استقرت عند 860 مليون دولار.

ارتفاع أسعار الدقيق يدفع المخابز إلى رفع أسعار الخبز (فرانس برس)

قفزات أسعار القمح عالميا وتقليص الدعم أبرز أسباب الغلاء

ليبيا

في ليبيا تشهد الأسواق بشكل متكرر ارتفاعا في أسعار الخبز والسلع الضرورية، وسط مخاوف من حدوث قفزة جديدة للأسعار بسبب ارتفاع أسعار القمح والوقود عالميا. ويرتقب ارتفاع فاتورة استيراد ليبيا للحبوب خلال الشهرين المقبلين، وبالتالي سينعكس ذلك سلباً على اقتصاد ومعيشة الليبيين. وتنفق الدولة الليبية أكثر من مليارَي دولار سنوياً، لدعم السلع التموينية مثل الدقيق والأرز والطماطم وباقي السلع الأساسية للمواطنين، ومن ضمن هذه السلع مادة الدقيق. وفي محاولة لتخفيف أعباء المعيشة، قرر مجلس الوزراء بحكومة الوحدة الوطنية، أمس، إعفاء كافة السلع الغذائية والدوائية الموردة من «الضرائب والرسوم المقررة بالتعريفة الجمركية» ووفقا للمكتب الإعلامي لرئيس الحكومة، فإن القرار الذي أصدره رئيس الحكومة عبد الحميد الدبيبة بشأن إعفاء كافة السلع الغذائية المورّدة من الضرائب والرسوم الجمركية جاء بناء على طلب وزارة الاقتصاد والتجارة، بإعفاء السلع الغذائية المورّدة من الضرائب والرسوم الجمركية «لتخفيف العبء على كاهل المواطن». وبالتزامن مع ذلك، نقلت الصفحة الرسمية للمكتب الإعلامي لرئيس الحكومة صورا أظهرت جولة أجراها عبد الحميد الدبيبة، مساء أول من أمس، في عدد من المخابز والمحال التجارية في طرابلس، مشيرة إلى أن الهدف من الجولة هو الوقوف على الأسعار وتوفر السلع الغذائية في السوق.

(شارك في التغطية كل من هالة حمزة، ريان محمد، أسامة علي)

النص الكامل على الموقع الالكتروني

صدمة كورونا ترفع التضخم والعجز

يتوقع تقرير «آفاق الاقتصاد الإقليمي» لصندوق النقد الدولي، ارتفاع التضخم في منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا الى 12,9% عام 2021 نتيجة ازدياد اسعار الغذاء والطاقة والتيسير النقدي في بعض البلدان، قبل تراجعه الى 8,8% عام 2022. ويؤدي ارتفاع إجمالي الدين الحكومي في البلدان المستوردة للنفط بالمنطقة بأكثر من 100% من إجمالي الناتج المحلي عام 2021، حسب التوقعات، الى زيادة إجمالي الاحتياجات التمويلية بنحو 50% خلال الفترة 2021-2022 الى 390 مليار دولار مقارنة بالفترة 2018-2019. وادت صدمة كوفيد-19 الى زيادة عجز المالية العامة وارتفاع نسبة الدين العام الى إجمالي الناتج المحلي لدول المنطقة، حسب التقرير.

مؤشرات الأسواق

قطر

أنهى المؤشر العام لبورصة قطر هذا الأسبوع على ارتفاع بقيمة 100,12 نقطة، أي ما نسبته 0,84 بالمئة، ليصل إلى 12 ألفا و040,68 نقطة. وتم خلال الجلسات تداول 734 مليونا و591 ألفا و809 أسهم بقيمة مليارين و187 مليونا و593 ألفا و632,283 ريال نتيجة تنفيذ 47361 صفقة في جميع القطاعات. وارتفعت في هذا الأسبوع أسهم 30 شركة، فيما انخفضت أسعار 17 شركة. وبلغت رسملة السوق في هذا الأسبوع 695 مليارا و484 مليونا و883 ألفا و790,690 ريالا مقارنة مع الأسبوع الماضي الذي بلغت فيه 689 مليارا و240 مليونا و740 ألفا و801,630 ريالا. وسجل مؤشر قطاع البنوك والخدمات المالية ارتفاعا بقيمة 61,94 نقطة، أي ما نسبته 1,23 بالمئة، ليصل إلى 5 آلاف و112,51 نقطة.

السعودية

سجلت شركات الإسمنت السعودية تراجعاً ملحوظاً بصافي الأرباح خلال الربع الثالث من عام 2021، مقارنة بالربع المماثل من عام 2020، في ظل تراجع المبيعات، إلا أن التوقعات تتجه للإيجابية خلال الفترة القادمة. وكشفت إحصائية حديثة، تستند إلى إفصاحات الشركات على موقع «تداول السعودية»، تراجع الأرباح المجمعة لـ14 شركة إسمنت مدرجة بالسوق السعودي بنحو 44,5%، بالربع الثالث من العام الحالي على أساس سنوي. وهبط صافي الأرباح الإجمالي للشركات إلى 477,26 مليون ريال بالأشهر الثلاثة المنتهية في 30 سبتمبر/ أيلول 2021، مقابل 859,78 مليون ريال خلال الفترة نفسها من العام الماضي، في ظل تراجع أرباح جميع الشركات

مسقط

أغلق مؤشر بورصة مسقط (30)، أمس الخميس، عند مستوى 4011,60 نقطة، منخفضا بـ25,3 نقطة، وبنسبة 0,63 بالمائة مقارنة مع آخر جلسة تداول، والتي بلغت 4036,92 نقطة. وقد بلغت قيمة التداول مليونين و61 ألفا و967 ريالا عمانيا، منخفضة بنسبة 17,4 بالمائة مقارنة مع آخر جلسة تداول، والتي بلغت مليونين و496 ألفا و619 ريالا عمانيا.

الكويت

أغلقت بورصة الكويت تعاملاتها أمس على ارتفاع مؤشر السوق العام 25,6 نقطة، ليبلغ مستوى 7318 نقطة، بنسبة صعود بلغت 0,35 في المئة. وتم تداول كمية أسهم بلغت 433,6 مليون سهم، تمت عبر 16421 صفقة نقدية بقيمة 77,7 مليون دينار (نحو 248,6 مليون دولار). وانخفض مؤشر السوق الرئيسي 5,04 نقاط، ليبلغ مستوى 6141,01 نقطة، بنسبة هبوط بلغت 0,08 في المئة من خلال كمية أسهم بلغت 316,9 مليون سهم تمت عبر 11014 صفقة، نقدية بقيمة 31,3 مليون دينار (نحو 100,16 مليون دولار). وارتفع مؤشر السوق الأول 39,14 نقطة، ليبلغ مستوى 7926,43 نقطة، بنسبة صعود بلغت 0,5 في المئة من خلال 5407 صفقات، بقيمة نقدية بلغت 46,4 مليون دينار (نحو 148,8 مليون دولار).

مال وسياسة

تضع أسعار النفط المرتفعة الرئيس جو بايدن أمام مأزق حقيقي، بينما يواصل تحالف «أوبك+» رفض طلبه زيادة الإنتاج ويواصل التضخم الأميركي ارتفاعه. وتلقي الإدارة الأميركية باللوم في أزمة أسعار الطاقة على قيادات المنظومة البترولية التي تقودها السعودية وروسيا

مأزق بايدن مع النفط

أسعار الوقود تهدد الانتعاش الأميركي... و«أوبك+» ترفض الضغوط

بايدن يدرس خيارات التعامل مع ارتفاع أسعار الوقود وتداعياته على التضخم (Getty)

موسى مهدي

يبدو أن الرئيس الأميركي جوزيف بايدن في ورطة حقيقية مع أسعار النفط المرتفعة التي زادت أسعار الغازولين بنسبة 60% في الولايات المتحدة خلال الـ12 شهراً الماضية، وأدت إلى تفاقم معدل التضخم الذي ارتفع في أكتوبر/ تشرين الأول إلى أعلى مستوياته في 30 عاماً، وفقاً لبيانات مصلحة العمل الأميركية.

ويرى الخبير النفطي الأميركي الزميل بمعهد جيمس بيكر لدراسات الطاقة بجامعة في هيوستون، سايمون هندرسون، أن أزمة أسعار الغازولين وبقية المحروقات تمثل عقبة حقيقية أمام انتعاش الاقتصاد الأميركي والاقتصادات الصناعية العالمية، وأن إدارة بايدن تنظر لها بمنظار الخطر الأكبر الذي يهدد مستقبل الاقتصاد الأميركي في الوقت الحالي. ويقول هندرسون في هذا الشأن «يبدو أن التاريخ يعيد نفسه، حيث إن أميركا وحلفاءها الغربيين سيدخلون في صراع مع «أوبك+» حول سعر النفط مثلما حدث في عقد السبعينيات» مع منظمة الدول المصدرة للنفط «أوبك».

وكانت إدارة جو بايدن قد طلبت قبل أيام من «أوبك+» زيادة الإنتاج النفطي حتى تنخفض أسعار المشتقات النفطية المرتفعة التي تفاقم من التضخم. ولكن التحالف النفطي الذي تقوده موسكو والرياض رفض الاستجابة لطلب الرئيس الأميركي.

ويرى محللون أن أوبك+ ربما لن تستجيب لمطالب الإدارة الأميركية في وقت يتزايد فيه نفوذ موسكو على المنظمة البترولية. في هذا الشأن يقول محلل الأسواق والخبير النفطي بمصرف الإمارات، إدوارد بيل «نتوقع أن تحافظ أوبك+ على مستويات الإنتاج الحالية حتى تواصل جني الفائدة من الأسعار المرتفعة وتحسين موازناتها المالية». وفي ذات الشأن، قال الخبير النفطي بنشرة «ستاندرد آند بورز غلوبال»، هيرمان وانغ، في تعليقات حول مستقبل استجابة المنظمة البترولية لطلب الإدارة الأميركية «على الرغم من ضغط الولايات المتحدة والهند واليابان على أوبك، فإن التصريحات الصادرة من وزراء المنظمة البترولية تؤكد إصرارها على المحافظة على سياسة الإنتاج الحالية والمتفق عليها حتى العام المقبل».

وفي المقابل فإن الرئيس الأميركي يلقى باللوم في أسعار الغازولين المرتفعة وتداعياتها على روسيا والسعودية، وهما الدولتان اللتان تقودان سياسة المنظمة البترولية، باعتبارهما أكبر منتجين للنفط في العالم.

ونسبت صحيفة «فايننشيال تايمز» إلى البيت الأبيض قوله «إن أوبك+ تغامر بتخريب الانتعاش الاقتصادي العالمي برفضها زيادة الإنتاج، كما حذر من أن أميركا مستعدة لاستخدام كل الأدوات الضرورية لخفض أسعار الوقود».

ولاحظ خبير الطاقة الأميركي في تحليل بنشرة «ذا هيل» التي تصدر في واشنطن وتعنى بشؤون الكونغرس، سايمون هندرسون، غياب كل من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وولي العهد السعودي محمد بن سلمان عن اجتماعات قمة العشرين التي عقدت في روما نهاية الشهر الماضي.

من جانبه يرى خبير الطاقة الأميركي الزميل بمركز «أتلانتك كاونسل» للدراسات في واشنطن، أريل كوهين، أن هنالك رفضاً صريحاً من أوبك+ لطلب الإدارة الأميركية زيادة الإنتاج النفطي، في وقت تواجه فيه الدول الصناعية أزمة في الطاقة، وتسعى للخروج من تداعيات جائحة كورونا.

ويقول الخبير كوهين إن سياسة بايدن البيئية التي تصطدم حالياً بأزمة أسعار النفط، وفشله في إقناع «أوبك+» بزيادة الإنتاج، تضع الرئيس بايدن أمام مجموعة من التحديات على الصعيدين الداخلي والخارجي. إذ إنها تخفض شعبيته في داخل الولايات المتحدة وتهدد الأغلبية التي يتمتع بها الحزب الديمقراطي في الكونغرس، حيث إن انتخابات نصف السنوية ستحل في نوفمبر/ تشرين الثاني المقبل 2022.

أما على الصعيد الخارجي فإن أزمة أسعار النفط وتداعياتها على التضخم تقوي النفوذ الروسي على القرار السياسي داخل دول المجموعة الأوروبية، وربما تساهم في إضعاف التزام دول المجموعة بحماية المصالح الأوكرانية في وجه روسيا.

ويرى محللون في ذات الشأن أن أسعار النفط المرتفعة تقوي تحالف «بكين ـ موسكو» المناوئ للهيمنة الأميركية. حيث إن أزمة الأسعار المرتفعة وتزايد احتياجاتها للنفط سيدفعان الصين لتعزيز علاقاتها أكثر مع موسكو التي تملك الاحتياطات النفطية المرتفعة، وتملك التأثير على تحالف «أوبك+». وحسب تقرير بصحيفة «وول ستريت جورنال»، فإن إدارة الرئيس بايدن تحدثت مع حلفائها في أوروبا وآسيا بشأن التنسيق المشترك لضخ النفط من الاحتياطات الاستراتيجية، رغم أن هذه الاحتياطات مرصودة للحالات الطارئة مثل الحروب. ويرى محللون أن إدارة بايدن أمام خيارات محدودة جداً، من بينها خفض صادرات الغاز الطبيعي المسال لاستخدامه كبديل للنفط في أميركا، ولكن هذا الخيار محدود التأثير على أزمة النفط، حيث تقدر إدارة معلومات الطاقة زيادة اعتماد الأسر الأميركية على الغاز الطبيعي في التدفئة خلال العام الجاري بنسبة 30%. كما ستكون له تداعيات سلبية على النفوذ السياسي الأميركي في دول جنوب شرقي آسيا التي تعتمد في جزء من إمدادات التدفئة وتوليد الكهرباء على شحنات الغاز الصخري الأميركي المسال التي تصل إليها من أميركا.

ويعترف الرئيس بايدن أن أسعار النفط المرتفعة تضعه أمام مأزق سياسي حقيقي. وقال في قمة العشرين التي عقدت في روما نهاية الشهر الماضي «إن تحديات خفض انبعاثات غاز ثاني أوكسيد الكاربون وزيادة إنتاج النفط لخفض الأسعار تحديات صعبة نواجهها الآن». إذ بينما يعمل الرئيس على تطبيق السياسات البيئة تعرقل أسعار النفط المرتفعة تنفيذ هذه السياسة.

بوتين وبن سلمان تغيبا عن قمة العشرين وقمة «التغير المناخي»

ولا يستبعد محللون أن يلجأ بايدن إلى الضخ من الاحتياط الاستراتيجي النفطي، ولكن مثل هذا القرار ربما يواجه بانتقادات حادة من قبل «لوبي النفط» في أميركا وأعضاء الحزب الجمهوري في الكونغرس من جهة، كما أنه ربما يجد صعوبة في التنسيق مع حلفائه في أوروبا وآسيا.

وحسب تقرير في نشرة «ستاندرد آند بورز غلوبال» النفطية الأميركية يوم الأربعاء، فإن مسؤولاً كبيراً بالإدارة الأميركية قال إن بايدن ربما يتخذ قراراً بشأن الضخ من الاحتياطي الاستراتيجي خلال الأسبوع الجاري. لكن خبراء يرون أن تقرير إدارة معلومات الطاقة الأميركية يوم الثلاثاء، لا يدعم قرار ضخ نفط من الاحتياطي الاستراتيجي. ورفع التقرير إنتاج الولايات المتحدة من النفط إلى 11,9 مليون برميل يومياً في العام المقبل 2022 من مستواه في العام الجاري 11,13 مليون برميل يومياً.

وعلى الرغم من الحديث عن بدائل الطاقة المتجددة، فإن الطاقة الأحفورية لا تزال من بين أهم محركات الطاقة في العالم. وحسب وكالة الطاقة الدولية، فإن استهلاك النفط العالمي ارتفع إلى 100 مليون برميل يومياً. وتساهم أسعار البنزين والمشتقات النفطية بنسبة كبيرة في التضخم الأميركي الذي ارتفع لخمسة شهور متوالية فوق 5%، ومن المتوقع أن يتواصل وسط أزمات سلاسل الإمداد والعقبات التي تعترض توفير بدائل الطاقة المتجددة. يذكر أن أسعار النفط تراجعت في التعاملات الصباحية، أمس الخميس، مدفوعة ببيانات أميركية مرتبطة بأسعار المستهلك في البلاد، وارتفاع مخزونات النفط الخام، إلا أنها لا تزال فوق 80 دولاراً للبرميل. وتتخوف الولايات المتحدة التي تستهلك يومياً نحو 20 مليون برميل يومياً من استمرار الأسعار فوق مستوياتها خلال العام المقبل.

وكانت إدارة معلومات الطاقة الأميركية قد ذكرت في تقريرها، يوم الثلاثاء، حول آفاق الطاقة أن حجم الزيادة في الإنتاج النفطي والنفط الصخري سيزيد في العام المقبل، وأن أسعار النفط ربما تنخفض إلى 72 دولاراً للبرميل في العام المقبل.

شحنات نفطية لآسيا

كشفت بيانات صادرة عن شركة معلومات السوق «كبلر» الأميركية، أن الولايات المتحدة شحنت كمية قياسية شهرية تقدر بـ1,6 مليون برميل من خام الاحتياط الاستراتيجي إلى آسيا خلال أكتوبر، وذلك في إطار خفض ضغوط المشتقات النفطية التي يعاني منها حلفاؤها في جنوب شرقي آسيا. وساهمت هذه الشحنات في تراجع أسعار النفط خلال تعاملات أمس الخميس في ترقب صدور تقرير الإنتاج الشهري من منظمة «أوبك».

تباطؤ اقتصادي حاد في بريطانيا وارتفاع العجز

لندن ـ **العربي الجديد**

تباطأ نمو اقتصاد بريطانيا خلال الربع الثالث من العام الجاري بأكثر من توقعات المحللين، وهي الفترة التي تزامنت مع بدء خفض قيود الإغلاق المرتبطة بجائحة «كورونا». ووفقاً لبيانات هيئة الإحصاءات الوطنية الصادرة الخميس، ارتفع الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة بنحو 1,3% في الفترة من يوليو/تموز وحتى سبتمبر/أيلول، بعدما زاد 5,5% في الربع الثاني، كما أنه مستوى أدنى من توقعات المحللين عند 1,5%.

وأشارت البيانات إلى أن قراءة الناتج المحلي الإجمالي للمملكة المتحدة في الربع الثالث أقل بنحو 2,1% عن مستويات ما قبل جائحة «كورونا». وزاد إنفاق الأسر بنحو 2% في فترة الأشهر الثلاثة المنتهية في سبتمبر، بعدما ارتفع 7,2% في الربع السابق له. وبحسب البيانات فإن القطاعات الرئيسية التي دعمت نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الربع الثالث من العام هي الصحة والضيافة والترفيه. كما أشارت إلى أن نشاط الخدمات، الذي يشكل ثلث الاقتصاد، ارتفع بنحو 1,6% وهي وتيرة أقل من المسجلة في الربع الثاني عند 6,5%.

وقال كبير الاقتصاديين في مكتب الإحصاء الوطني غرانت فيتزنر، إنّ «الاستثمار في الأعمال التجارية ظل منخفضًا بشكل كبير عن مستويات ما قبل الوباء» في الربع الثالث. وأضاف أنّ العجز التجاري اتسع مع تراجع الصادرات السلعية لدول خارج الاتحاد الأوروبي، وزيادة الواردات خاصة الوقود.

ركود في الأسواق البريطانية (Geety)

توقعات بارتفاع نمو منطقة اليورو

التسوق يعود إلى شوارع باريس (Getty)

لندن ـ **العربي الجديد**

توقعت المفوضية الأوروبية أمس الخميس، نمو اقتصاد منطقة اليورو بوتيرة أسرع مما كان متوقعاً في السابق مع استمرار التعافي من الركود الناجم عن جائحة «كوفيد-19»، كما توقعت توسع الاقتصاد بقوة خلال 2022 مع تراجع العجز والدين العام.

وقالت إن الناتج المحلي الإجمالي في دول الكتلة البالغة 19 دولة سينمو 5% هذا العام بعد ركود 6,4% خلال 2020، مقارنة بتوقعات سابقة في مايو بتسجيل نمو 4,3% فقط، ومن المتوقع أن يبلغ معدل النمو خلال 2022 و2023 نحو 4,3% و2,4% على التوالي. كذلك، أشارت المفوضية إلى أن التضخم سيصل إلى 2,4% خلال 2021 ارتفاعًا من 0,3% في 2020، على أن تكون ذروة ارتفاع الأسعار خلال الأشهر الأربعة الأخيرة هذا العام، وذلك قبل تباطؤ التضخم إلى 2,2% و1,4% خلال 2022 و2023 على التوالي.

وقال فالديس دومبروفسكيس، نائب رئيس المفوضية في بيان أمس الخميس، إن الإجراءات المتبعة وتزايد معدلات التطعيم في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي ساهما بقوة في تعافي الاقتصاد، فيما اعتبر المفوض الأوروبي، باولو جنتيلوني، ارتفاع إصابات كورونا في المناطق التي تقل فيها التطعيمات، واستمرار صعود التضخم بسبب زيادة أسعار الطاقة واضطرابات سلاسل التوريد، أهم التهديدات التي تواجه القطاعات وتؤثر سلبًا على التوقعات.

قاع جديد للعملة التركية

إسطنبول ـ **العربي الجديد**

في الوقت الذي واصلت فيه الليرة التركية تراجعها، الخميس، لتصل لأدنى مستوى لها على الإطلاق، حيث وصل سعر الدولار الواحد إلى 9,951 ليرات، سجلت تركيا فائضاً في المعاملات الجارية خلال سبتمبر/ أيلول الماضي، بقيمة مليار و652 مليون دولار.

وبحسب معطيات البنك المركزي بخصوص ميزان المدفوعات، أمس، فإن المعاملات الجارية حققت فائضاً في سبتمبر/ أيلول، بعدما سجلت عجزاً بقيمة مليارين و335 مليون دولار خلال الفترة نفسها من العام الماضي. وتراجع عجز المعاملات الجارية التركي على أساس سنوي إلى 18 ملياراً و444 مليون دولار. كما تراجع عجز التجارة الخارجية في أكتوبر/ تشرين الأول الماضي بواقع مليارين و730 مليون دولار، مسجلاً ملياراً و23 مليون دولار.

وعلى مستوى العملة التركية، فإن السعر الذي حققته أمس يكسر حاجز أدنى مستوى سجلته في 25 أكتوبر/ تشرين الأول الماضي، حينما أمر الرئيس التركي رجب طيب أردوغان بطرد سفراء 10 دول، منهم سفير الولايات المتحدة، لمطالبتهم بالإفراج عن رجل الأعمال التركي عثمان كافالا، الذي تحاكمه أنقرة لارتباطه بجماعة «الخدمة» المحظورة، وتورطه في محاولة الانقلاب عام 2016، فقد هوت العملة التركية آنذاك إلى 9,87 ليرات مقابل الدولار، قبل أن تتعافى خلال الشهر الجاري وتتذبذب بين 9,5 و9,7 ليرات.

ورغم تراجع الليرة، قالت وكالة «موديز» الدولية للتصنيف الائتماني إن الانضباط المالي في تركيا سيحافظ على مرونة التمويل العام، مشيرة إلى أنه من المتوقع أن يحقق الاقتصاد التركي نموا بنسبة 4,8 بالمئة خلال العام المقبل. وأوضحت الوكالة، في تقرير لها مساء الأربعاء حول آفاق الأسواق الناشئة، أن الرافعة المالية لتركيا والنمو الائتماني القوي الذي يدعم النشاط الاقتصادي سيضمن المرونة المالية العامة. وأشار التقرير إلى تأثير التوقعات الديموغرافية على أداء البنوك الناشئة، مضيفا أن «القوى العاملة المتقدمة في السن ستقلل ربحية البنوك في أوروبا الشرقية وروسيا، بينما ستستفيد البنوك في آسيا الوسطى وتركيا من الطلب على القروض من قبل الشباب والسكان المتزايدين». ولفت التقرير إلى أن الضغوط التضخمية في الأسواق الناشئة أكثر وضوحاً في أميركا اللاتينية وتركيا، في حين أن التضخم مستقر في الصين وإندونيسيا. والجدير بالذكر أن موديز رفعت توقعاتها للنمو الاقتصادي في تركيا للعام الجاري من 6 إلى 9,2 بالمئة، ومن 3,6 إلى 4,8 بالمئة في العام 2022.

ضغوط جديدة على الليرة التركية (Getty)

رؤية

أسعار النفط بعد تحدي «أوبك+» لبايدن

عبد الحافظ الصاوي

تشهد أسعار النفط في السوق الدولية اتجاهًا صعوديًا، منذ يونيو/حزيران 2021، لتتجاوز سقف 85 دولاراً للبرميل، مما دعا إلى توقعات بوصول سعر برميل النفط إلى 90 دولارا للبرميل قبل نهاية 2021. وموجة ارتفاع أسعار النفط والغاز، تنذر بمرور الاقتصاد العالمية بأزمة خلال الفترة القادمة، مما سيؤثر على معدلات النمو سلبيًا، عبر ارتفاع أسعار السلع والخدمات، واحتمالات زيادة معدلات المديونية للدول النامية، وكذلك زيادة معدلات الفقر. وحسبما أفادت به وسائل الإعلام، فقد أدى قرار شركة «أرامكو» السعودية، يوم 8 نوفمبر/تشرين الثاني 2021، بزيادة أسعار الخام الخاص بها إلى زيادة أسعار النفط في الأسواق.

أميركا وسوق النفط

تعد أميركا أحد الأرقام المهمة في معادلة أسعار النفط في السوق الدولية، بحكم عدة أمور على رأسها أنها أكبر منتج للنفط في العالم (بلغ الإنتاج الأميركي في سبتمبر/أيلول 2021 نحو 11,200 مليون برميل يوميًا)، وكذلك سيطرتها السياسية والاقتصادية على العديد من الدول المنتجة والمصدرة للنفط.

لكن الفترة الماضية شهدت ما يمكن أن نطلق عليه تحديا من قبل «أوبك+»، والتي عقدت اجتماعها مؤخرًا، وأقرت نفس معدلات زيادة الإنتاج بنحو 400 ألف برميل يوميًا خلال ديسمبر/كانون الأول القادم. وكان الرئيس الأميركي جو بايدن قد توجه بنداء لأعضاء «أوبك+» قبل اجتماعهم، بأن يعملوا على زيادة الإنتاج، ليرتفع المعروض النفطي في السوق، وتتراجع الأسعار عما هي عليه الآن.

وينطلق بايدن من مصالحه الاقتصادية داخل أميركا، حيث يريد أن يبقى التضخم عند معدلات منخفضة، حتى لا يتذمر المواطن الأميركي من سياساته الاقتصادية. لكن أتت الرياح بما لا تشتهي السفن، فخرجت قرارات اجتماع «أوبك بلس» مخالفة لرغبة بايدن، مما دعاه إلى التصريح بأن لأميركا أدوات أخرى للتأثير على الدول المنتجة للنفط، وهو الأمر الذي يمكن قراءته في أكثر من محور، هل سيلجأ بايدن إلى تفعيل أدوات فنية غير مباشرة للتأثير على سوق النفط، مما يجعل الدول المنتجة، ومن بينها «أوبك بلس» تخضع لرغبته، أم سيلجأ للأدوات غير المباشرة، والتي سبق وأن فعّلتها أميركا دومًا في تحقيق أهدافها في سوق النفط، سواء لأغراض اقتصادية أو سياسية؟

أدوات بايدن المباشرة

المتابع لأداء الأسعار بسوق النفط، يجد أن أميركا، لديها ما يشبه العصا السحرية للتأثير على أسعار النفط، وذلك من خلال ما يعلن أسبوعيًا أو يوميًا عن حجم المخزون الاستراتيجي، ارتفاعًا وانخفاضًا، فمن شأن أن تعلن أميركا عن امتلاء مخزوناتها، أو نيتها بيع جزء من هذا المخزون، أن يؤدي إلى خفض سعر النفط في السوق الدولية، بسبب النتيجة المتوقعة لهذا القرار بزيادة المعروض في السوق الدولية، والعكس صحيح. أيضًا هناك أداة أخرى، ترتبط بتفعيل إنتاج النفط والغاز الصخري، فمجرد أن يعلن عن زيادة الحفارات والتوجه لإنتاج النفط والغاز الصخري، يؤدي ذلك إلى زيادة المعروض النفطي، وكذلك انخفاض الأسعار، ولكن بايدن قد تعهد في برنامجه الانتخابي بزيادة رقعة الاقتصاد الأخضر، وبالتالي قد تكون ورقة النفط الصخري، أقل تفعيلًا خلال الفترة القادمة. لكن كل شيء في السياسة وارد، خاصة أن روسيا تشعر بأن اتجاهات سوق النفط الحالية في صالحها، اقتصاديًا وسياسيًا، نظرًا لحاجة أوروبا لإنتاجها بشكل كبير مع دخول الشتاء، الذي ينتظر له أن يكون شديد البرودة، مما يؤدي لزيادة الطلب على النفط.

أدوات غير المباشرة

هذه الأدوات سياسية بامتياز، وقد أدت فيها أميركا أدوارًا بارزة ومعروفة على مدار العقود الماضية، من خلال ضرب حالة الوفاق داخل منظمة أوبك، وهي قادرة على تفعيل ذلك أيضًا داخل «أوبك بلس». فالآن ثمة أخبار عن تقدم المفاوضات بين إيران من جهة وأميركا وأوروبا من جهة أخرى. والتسريع بالوصول إلى اتفاق بشأن برنامج إيران النووي، من شأنه ان يحرك رغبات إيران في عودة تفعيل حصتها في سوق النفط، والتي تصل إلى 3,5 ملايين برميل يوميًا، بينما لا تصدر الآن، سوى 300 ألف برميل يوميًا بسبب العقوبات الاقتصادية المفروضة عليها من قبل أميركا وأوروبا وإن كانت تتصرف في تصدير كميات أخرى خارج النطاق الرسمي. كما أن علاقات أميركا بكل من السعودية والإمارات، تسمح بحالة من التوظيف السياسي لقرارات إنتاج وعرض النفط في السوق الدولية، وقد لمسنا هذا خلال العقود الماضية عبر إصرار السعودية على مخالفة رغبات إيران دائمًا في منظمة الأوبك، من أجل رفع أسعار النفط. كما أن التاريخ القريب يشهد بحالة الصدام، التي مرت بها علاقات السعودية مع روسيا في سوق النفط الدولية في مارس/آذار 2020، حيث شهدت السوق ما سمي بحرب الأسعار، وتدنت الأسعار إلى 19 دولارا لبرميل النفط في بعض الصفقات آنذاك. ومنذ شهور والإمارات تدعو إلى زيادة سقف الإنتاج اليومي في «أوبك بلس»، وإن كانت دعوتها لم تلق قبولًا، إلا أنه من الوارد، أن تجدد هذه الدعوة، أو أن تخرج عن إجماع «أوبك بلس»، ومجرد دفع أبوظبي بزيادة الإنتاج، أو مجرد الإعلان عن خروجها من الاتفاق، سيؤثر بلا شك سلبيًا، على الحالة النفسية للمتعاملين بسوق النفط، وتنخفض الأسعار.

هل ستتغير المعادلة؟

منذ نشأة وكالة الطاقة الدولية، بعد أزمة النفط في عام 1973، تغيرت المعادلة في سوق النفط الدولية، وأصبحت اليد العليا في السوق للمستهلكين، وظل المنتجون في طرف المتغير التابع، بحكم أوضاع داخلية للدول المنتجة للنفط، مما يدفعها لزيادة الإنتاج، وخفض الأسعار، أو من خلال المشكلات والنزاعات البينية بين بعض الدول المنتجة للنفط، كما حدث في الحرب بين إيران والعراق، أو في أزمة الخليج الثانية، عبر الحرب بين العراق والكويت، وما ترتب عليها من أوضاع سياسية واقتصادية. الجديد هذه المرة، أن يُرفض مطلب بايدن، خاصة أن على الطرف الثاني الغريم الروسي، الذي يعيش أزهى أوضاعه السياسية والاقتصادية، بسبب ارتفاع أسعار النفط، مما أدى لزياد الاحتياطيات من النقد الأجنبي لروسيا إلى 621,6 مليار دولار في أكتوبر/تشرين الأول 2021.